مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.641
4 February 1993
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والاربعين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٤ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد سيلسو لويز نونيس اموريم (البرازيل)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): الآن تفتتح الجلسة العامة ٦٤١ لمؤتمر نزع السلاح .

يسرني في البداية أن أوجه ترحيبا حارا ، باسم المؤتمر وباسمي شخصيا ، الى سعادة وزيرة خارجية السويد ، البارونة مارغريتا آف أوغلاس ، التي ستلقي كلمة أمام المؤتمر اليوم . وللوزيرة تاريخ بارز في البرلمان ، كما شغلت عدة مناصب رفيعة في ميدان العلاقات الدولية ، كعضو في اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية التابعة للبرلمان السويدي ، ومندوبة في مجلس أوروبا ، ومراقبة في البرلمان الاوروبي . وقد عملت بالاضافة الى ذلك كمتحدث باسم الشؤون الخارجية في الحزب المعتدل ، وكرئيسة للفرع السويدي في الاتحاد النسائي الأوروبي . كما اضطلعت بمسؤوليات هامة في ميدان الصحافة . وتولت الوزيرة منصبها الحالي في ٤ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ . وليس من شك في أن البيان الذي ستدلي به اليوم ، في أول زيارة تقوم بها الى المؤتمر ، سيساهم مساهمة هامة في أعمالنا .

وعلى قائمة المتحدثين اليوم ممثلو السويد وبولندا واندونيسيا والارجنتين وكوبا والولايات المتحدة والبرازيل .

الكلمة الآن لسعادة وزيرة خارجية السويد ، البارونة مارغريتا آف أوغلاس .

البارونة مارغريتا آف أوغلاس (السويد) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أرحب بكم ، سيادة السفير ، كرئيس لهذا المؤتمر ، وأن أتمنى لكم كل النجاح . ويمكنكم ، كما كانت الحال دائما ، أن تعتمدوا على تأييد السويد وتعاونها الكاملين في أداء مهمتكم الهامة . وأود أيضا أن أثني على السفير بيراساتيغي ، الأمين العام للمؤتمر .

بعد انتهاء الحرب الباردة ، لم يعد التهديد الرئيسي للبشرية هو المواجهة الشاملة بين دولتين نوويتين مدججتين بالسلاح ، فاليوم يمثل انتشار الأسلحة - ولا سيما أسلحة التدمير الشامل - تحديا متناميا للسلم والأمن الدوليين ، وثمة تغير أساسي آخر هو أن الأمن لم يعد يعتبر مجرد مسألة عسكرية بحتة ، فاليوم نستعمل مفهوما أوسع يربط الأمن بمشكلات إثنية واقتصادية واجتماعية وايكولوجية ، وبالعلاقات المتشابكة بينها . وكان مفهوم الأمن هذا عاملا أساسيا في إنشاء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وتم التشديد عليه أيضا في تقرير صدر مؤخرا للأمين العام للأمم المتحدة ، بعنوان "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" . وما أودّ أن أقوله هو أن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يعالج فئتين من

المسائل الأمنية ، تشمل أولاهما بصفة أساسية المسائل الأمنية العسكرية "التقليدية" ، وتشمل ثانيهما التهديدات الأمنية غير العسكرية المتصلة بالمشكلات الاقتصادية والإثنية والاجتماعية والايكولوجية . إن التخفيضات الضخمة التي أجريت مؤخرا في الترسانات النووية الاستراتيجية تشكل نقطة تحول في تاريخ نزع السلاح والحد من الأسلحة في فترة ما بعد الحرب ، فعقد اتفاق ستارت ٢ يؤكد الشجاعة والتصميم السياسيين للولايات المتحدة وروسيا فيما يتعلق بالقضاء على أكثر فئات الأسلحة الاستراتيجية زعزعة للاستقرار - القذائف التسيارية العابرة للقارات المتعددة الرؤوس الحربية ، ولكن اتفاقي ستارت لن يكتملا بدون انضمام كل الدول النووية التي كانت تشكل جزءا من الاتحاد السوفياتي . وقد اتفقت مع الولايات المتحدة أربع دول أعضاء في كومنولث الدول المستقلة ، التي لديها في أراضيها أسلحة نووية - وهي أوكرانيا وبيلاروس وروسيا وكازاخستان - على تنفيذ أحكام اتفاق ستارت ١ .

وبالاضافة الى اضطلاع أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروس بمسؤولياتها بموجب اتفاق ستارت ١ ، فإنها ملتزمة بموجب الاتفاق بإزالة كل الأسلحة النووية من أراضيها في خلال فترة التخفيض وهي سبع سنوات . وقد وافق كونغرس الولايات المتحدة وبرلمانا الاتحاد الروسي وكازاخستان على التصديق على اتفاق ستارت ١ . وتحث حكومتي برلماني أوكرانيا وبيلاروس على اتخاذ إجراء مماثل ، كما نحث بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا على الانضمام بدون مزيد من التأخير الى معاهدة عدم الانتشار ، باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية .

ونحن محقون في الاحتفال بتوقيع اتفاقي ستارت ١ و٢ ، ونأمل أن تسارع الأطراف المعنية الى التصديق عليهما . فاذا أُنجزت هذه الخطوة بلغ الاتفاقان مرحلة من التنفيذ تظهر معها تحديات جديدة . ولا يمكننا أن نبتهج بالانجازات الأخيرة حقا إلا بعد قطع شوط كبير في تنفيذها .

فلا تزال مسألة عدم الانتشار ، ولا سيما فيما يخص أسلحة التدمير الشامل ، على جدول الأعمال الدولي منذ عقود . ولهذه الأسلحة قدرة كبيرة على تأجيج المنازعات المحلية ، التي يمكن أن تخرج عن السيطرة وتفضي الى أخطار لا يمكن التنبؤ بها على السلم والأمن . وينبغي الآن إعطاء الأولوية العليا لعدم انتشار هذه الأسلحة .

لقد أشار تفكك الاتحاد السوفياتي القلق بشأن زيادة احتمال النقل السري للأسلحة التقليدية ، ولا يمكن أن ننكر خطر هذه التجارة في أسلحة التدمير الشامل ، ولذا كان من المهم جدا أن نقلل الى أدنى حد ممكن من تزايد مبيعات الترسانات العسكرية في السوق السوداء بأسعار منخفضة نسبيا ، ولا سيما الى المناطق التي تتسم

بارتفاع التوتر السياسي . ولا بد من اتخاذ تدابير قوية وحازمة لحماية الحدود ، ولا سيما الحدود الجديدة ، وضمان المراقبة والشفافية الكاملتين في هذا الصدد .

وعلينا أن نسعى الى انشاء آليات ، حيثما كان ذلك ممكنا ، لكي تُستخدم "كنظم إنذار مبكر" ، فتضمن الشفافية والوضوح وتبين أين ومتى يجب اتخاذ تدابير وطنية أو دولية . وتتعاون السويد حاليا مع عدد من أعضاء كومنولث الدول المستقلة ، بغية تعزيز النظم الإدارية والتشريعية اللازمة لتحقيق الفعالية للرقابة عند الحدود والرقابة الجمركية ، وتوفّر لها الدعم المالي وتدريب الموظفين . كما تعد السويد للتعاون مع الاتحاد الروسي في ميدان تدمير الأسلحة الكيميائية عن طريق توفير الخبرة الفنية لهذه الأغراض . وألاحظ بارتياح أن الولايات المتحدة وغيرها من البلدان أبدت استعدادها لتقديم مساعدة ضخمة ، وآمل أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة للقيام في الواقع العملي بتدمير الأسلحة الكيميائية كما هو منصوص عليه في الاتفاقية التي وقعت مؤخرا في باريس .

ولا بد لنا من الحدّ من نقل أسلحة التدمير الشامل ، ولكن ذلك ليس كافيا . فعلينا أيضا أن نحدّ من تجارة المكونات الرئيسية والمعدات والمواد العسكرية مثل اليورانيوم والبلوتونيوم . وثمة أمر لا يقل عن ذلك أهمية ، بل لعله يزيد على ذلك أهمية ، هو منع انتشار الدراية الفنية بإنتاج أسلحة التدمير الشامل . وينبغي أيضا أن نتحين الفرص لاستخدام هذه الخبرات الفنية الواسعة في أغراض سلمية .

والمبادرات الرامية الى إنشاء مركزين علميين وتكنولوجيين في موسكو وكييف مثال ممتاز على النهج البناء الذي يمكن انتهاجه إزاء هذه المشكلة . وتشارك السويد في تمويل هذين المركزين ، وستساهم مساهمة نشطة في أعمالهما . وآمل باخلاص أن تدعم بلدان كثيرة هذين المركزين وأن تسعى الى إعطاء الخبراء العسكريين الفرصة للمساهمة في السلم والنمو الاقتصادي .

إن معاهدة عدم الانتشار هي أساس نظام عدم الانتشار ، وهناك اليوم ١٥٥ دولة طرفا في المعاهدة . وقد ترسّخ الانضمام الى المعاهدة كمعيار من معايير السلوك الدولي ، واني أحث جميع الأمم على الانضمام الى المعاهدة ، وبذل قصارى جهدها لإعمال نظم الضمانات القائمة . ومن الضروري أن تنضم الى هذه المعاهدة جميع الدول التي لديها أسلحة نووية على أراضيها أو الدول التي لديها برامج نووية هامة . وسيكون استعدادها للانضمام والتزام الدول الأطراف بالمعاهدة أمرين حاسمين في نجاح التحضير للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ ، وفي تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمّى .

وثمة أربع دول من بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تتقيد حاليا بوقف اختياري مؤقت للتجارب النووية . وتحث السويد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على إعلان وقف التجارب وتمديد فترات الوقف الاختياري الحالي للتجارب عند انقضائها . ونأمل أن تؤدي هذه العملية الى اتفاق في المستقبل القريب على معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية .

لقد كان توقيع اتفاقية الأسلحة الكيميائية في باريس الشهر الماضي حدثا تاريخيا ، واني أهنىء مؤتمر نزع السلاح على دوره الاساسي في التوصل الى هذه الاتفاقية التي وقعتها حتى الآن أكثر من ١٣٠ دولة . ولعل المجتمع الدولي يستلهم من هذه الاتفاقية لبلوغ الغاية نفسها فيما يخص الأسلحة النووية .

إن الشفافية والوضوح عاملان أساسيان في تدابير بناء الثقة . ومن المكوك في هذا المجال سجل الامم المتحدة للأسلحة التقليدية ، الذي وضعته الجمعية العامة في عام ١٩٩١ . وتعمل السويد اليوم على توفير المعلومات المطلوبة في السجل ، ونأمل أن تحذو حذوها بلدان أخرى . وستشارك السويد مشاركة نشطة في المناقشات الجارية في هذا المحفل وغيره من المحافل ، لتوسيع نطاق سجل الامم المتحدة عن طريق إضافة فئات أخرى من فئات المعدات والبيانات فيما يخص الحيازات والمشتريات العسكرية . وقد طلبت الجمعية العامة أن يتصدى مؤتمر نزع السلاح لمسألة تراكم الأسلحة المزعزع للاستقرار ، ووضع وسائل عملية لزيادة الوضوح والشفافية في هذا الميدان . وتمثل هذه المساعي جانبا من الجهود المبذولة في الامم المتحدة لتحسين نظام الإبلاغ بالمعلومات الموضوعية عن الشؤون العسكرية . وهذه مهمة جديدة نسبيا على مؤتمر نزع السلاح ، وقد تأخرت المناقشات المتعمقة المطلوبة زمنا طويلا . وآمل أن يتاح التغلب على هذه الصعوبات وأن يُقدَّم تقرير شامل يتضمن مقترحات الى الجمعية العامة المقبلة .

إن علينا أن نتعمق في استكشاف الفرص الجديدة لنزع السلاح المتعدد الاطراف وتحديد الأسلحة والامن التي تظهر في عالم متعدد الاقطاب . وتبين الاهمية المتزايدة للامم المتحدة ، ولا سيما مجلس الامن ، أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم بعمل مشترك ويتحمل مسؤولية كبيرة . واجتماع مجلس الامن قبل عام خلا الذي شارك فيه رؤساء الدول والحكومات دليل واضح على التصميم السياسي للمجلس . ويصدق هذا أيضا على تقرير الأمين العام للامم المتحدة بشأن "الابعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" ، الذي ينص بوضوح على أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح هما جانبان أصيلان من جوانب حفظ السلم وصنعه وبنائه .

وعلى هيئات الامم المتحدة المختلفة أن تبذل جهدا فعالا لدعم بعضها بعضا وتعزيز التقدم المحرز في مهمة أساسية من مهمات الامم المتحدة ، ألا وهي تعزيز السلم والامن . وتقع على مجلس الامن المسؤولية النهائية عن تحديد المخاطر التي تهدد الامن الدولي والسعي للقضاء عليها . أما الجمعية العامة فهي محفل للمناقشات والقرارات المعيارية . وأما هيئة نزع السلاح التابعة للامم المتحدة فهي أداة أخرى ينبغي استخدامها لزيادة تركيز النقاش ، مما يمهد السبيل أمام مناقشات أساسية حاسمة في مؤتمر نزع السلاح ، ولاجراء المفاوضات الرسمية .

لقد دخل مؤتمر نزع السلاح عقده الرابع ، وهو وليد للحرب الباردة ، يعكس في جدول أعماله وتكوين أعضائه الهيكل الثنائي القطبين لعالم أصبح اليوم في ذمة التاريخ . فقد أُنشىء مؤتمر نزع السلاح استجابة للحاجة الى هيئة تفاوضية متعددة الأطراف في بيئة أمنية خلقها تحالفان عسكريان متناحران . وكان جدول أعماله مرآة للمشاكل الامنية التي كانت سائدة حينئذ . بل ان تكوين المؤتمر كانت تحدده حقائق عالم ثنائي القطبين ، ويصدق هذا أيضا على أساليب العمل واتخاذ القرارات وهياكل الأفرقة . وتتيح التغيرات السياسية التي حدثت في الاعوام الاخيرة ، وتفكك الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو فرصا جديدة للمفاوضات المتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح . وليس علينا أن نكيف أنفسنا مع الحقائق الجديدة فحسب وانما علينا أيضا أن نستخدم حقنا في صنع مستقبلنا المشترك عن طريق زيادة التعاون في ميدان نزع السلاح .

لقد انصب عمل المؤتمر خلال الأعوام القليلة الماضية على المفاوضات على اتفاقية الاسلحة الكيميائية . وعلى المؤتمر اليوم ، بعد أن أنجز هذه المهمة ، أن يكرس اهتمامه لقضايا أساسية أخرى . ففيما يخص المستقبل القريب ، اقترح أن يركز المؤتمر جهوده على أربعة مجالات رئيسية .

وأولا ، يجب إعطاء عدم انتشار الاسلحة النووية الاولوية العليا . ويمثل حظر التجارب خطوة أساسية نحو نزع السلاح النووي . وفي رأيي أن قرارات الوقف الاختياري للتجارب يمكن أن تتحول الى مفاوضات هامة في هذا المضمار . كما ينبغي أن تتضمن الجهود المبذولة في ميدان عدم الانتشار الوضوح والمراقبة فيما يخص نقل التكنولوجيا النووية والخبرات الفنية ، وحظر الهجوم على المرافق النووية ، وغير ذلك من المسائل .

وثانيا ، يجب تكثيف الجهود لمواجهة المشاكل المرتبطة بمخزونات الاسلحة التقليدية المفرطة والمزعزعة للاستقرار . وينبغي أن تتضمن هذه الجهود فيما تتضمن تبادل المعلومات ، وكذلك مراقبة نقل الاسلحة التقليدية وتقييده .

وثالثا ، إن تدابير بناء الثقة ، في البيئة الامنية الجديدة ، تدابير حاسمة من أجل الحفاظ على السلم والاستقرار . ويمكن اتخاذ هذه التدابير في مجالات مختلفة عدة منها مثلا الأسلحة التقليدية والنووية والفضاء الخارجي .

ورابعا ، لعل من المفيد أيضا الشروع في مداولات بشأن الترتيبات الامنية الإقليمية ، إذ تبين المنازعات الجارية والمحتملة أن أغلب المشاكل الامنية اليوم مشاكل ذات طبيعة إقليمية أو محلية . وبصفتي رئيسة لمجلس وزراء مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، أرى أن من مهامي السعي الى تطوير مؤتمر الامن والتعاون في هذا المجال ، مع التركيز على المحفل الامني الجديد في فيينا . ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يكون محفلا لتبادل المعلومات والخبرات في هذا الميدان ، ويمكنه أن يسعى الى ايجاد السبل الكفيلة بتعزيز الترتيبات الامنية الإقليمية .

إن تكوين مؤتمر نزع السلاح لا يتفق والخريطة السياسية الحالية ، فعدد البلدان التي لها مركز المراقب يزيد اليوم على عدد أعضاء هذا المؤتمر ، وواضح أن هناك اهتماما كبيرا متزايدا بين أمم العالم بالمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح . وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يستجيب لهذه التطورات . وأود أن أذكر بأن السويد اقترحت ان يفتح المؤتمر أبوابه لجميع الدول التي طلبت الانضمام اليه .

ويمكن تحسين فاعلية المؤتمر تحسينا كبيرا بتعديل قاعدة توافق الآراء ، ولو فيما يخص المسائل الاجرائية . فلا يُعقل أن يستخدم بلد واحد قاعدة توافق الآراء لمنع المؤتمر من دراسة مسألة تود أغلبية ساحقة من الدول أن تبحثها .

وألاحظ مع الارتياح أن المؤتمر قرر بالفعل خلال هذه الدورة إنشاء لجان مخصصة في أربعة مجالات هامة هي: حظر التجارب النووية ، وضمانات الامن السلبية ، وحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، والوضوح في مسائل الاسلحة . وأرى أن هذه الخطوة مشجعة جدا ، وتشهد بوضوح على عزم المؤتمر على الشروع في تناول المسائل الموضوعية الهامة دون تضييع الوقت في المناقشات الاجرائية .

فاليوم وقد عقدت اتفاقات في مجال نزع السلاح ما كان ليتصورها العقل قبل بضع سنوات . يجب على المؤتمر استخدام هذا الزخم لإحراز تقدم ونتائج حاسمة في هذه المسائل الرئيسية من مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار التي عددتها قبل قليل في مستقبل ليس ببعيد . وعسى أن تكون الآمال التي نراها بعيدة اليوم حقيقة واقعة غدا .

الرئيس (بالفرنسية): أشكر باسم المؤتمر معادة وزيرة خارجية السويد على البيان الهام الذي أدلت به والعبارات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة .

الكلمة الآن لممثل بولندا ، السفير ديمبينسكي .

السيد ديمبينسكي (بولندا) (الكلمة بالانكليزية): سيادة الرئيس ، اسمحوا لي قبل كل شيء بأن انضم الى المتحدثين السابقين وأهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . لقد قدمت هذه الهيئة إلى الاتفاق على جدول أعمالها لعام ١٩٩٣ وإقراره بحذاقة وكياسة تجعلانا على ثقة بأن أعمال المؤتمر الهامة عُهد بها إلى أيدٍ أمينة كفؤ . وستحظون بتأييد وفدي وتعاونه الكاملين في مساعيكم . واسمحوا لي بأن أُعرب أيضا لسلفكم الموقر ، السيد ميشيل سرفيه سفير بلجيكا ، عن إعجابنا بقيادته وتقديرنا لما بذله خلال فترة ولايته الممددة من جهود لا تكل ولا تني . وأود أيضا أن أشارك في عبارات الترحيب الموجهة إلى وزيرة خارجية السويد ، البارونة مارغريتا آف أوغلاس ، وإنه ليشرفني أن آخذ الكلمة بعدها فورا . وأود أيضا أن انتهز هذه الفرصة للترحيب بالممثلين الموقرين الذين تولوا مؤخرا مناصبهم في مؤتمر نزع السلاح ، وهم السفير خوان آرخيبالدو لانوس من الارجنتين ، والسفير فولفغانغ هوفمان من ألمانيا ، والسفير جيورجي بويتا من هنغاريا ، والسفير ساتيش شاندرا من الهند ، والسفير دون نانجيرا من كينيا ، والسفير لارس نوربرغ من السويد . وأتطلع إلى التعاون معهم ومع وفودهم تعاونا وثيقا وبنّاء . كما أوجه عبارات التحية والتقدير إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح وموظفيه الاكفاء الذين يتوقف على تفانيهم وخبراتهم الكثير مما يجري في قاعة المؤتمر هذه .

أعتزم في كلمتي اليوم ألا أُعلق إلا على بعض المسائل التي من المتوقع أن تنظر فيها هذه الهيئة وتقدم تقريرا عنها إلى رئيس اللجنة الاولى عندما تعود دورتها الى الانعقاد في مطلع آذار/مارس المقبل . ولا يُخل هذا النهج بطبيعة الحال بالمسائل التي لا تعالج في الوقت الحاضر . لقد رحبت بولندا مع الارتياح بتقرير الامين العام للأمم المتحدة البعيد النظر المناسب التوقيت والمعنون "الابعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" . والتقرير في رأينا وثيقة هامة وملهمة ، فهو يستكشف بإيجاز المشاكل المعقدة المرتبطة بالأمن الدولي بمفهومه الواسع في عالم يقف على أعتاب القرن الحادي والعشرين . ويؤيد وفدي التعليقات الكثيرة على التقرير التي أدلى بها المتحدثون السابقون .

إن البيئة الأمنية الدولية بلغت اليوم مرحلة حاسمة ، حافلة بالفرص والتحديات . فالفرص التي أتاحها انهيار النظام الشيوعي والتحول من المواجهة إلى التعاون تثبتها وتزيد منها اليوم الانجازات التي لم يسبق لها مثيل في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي والتقليدي . وآخر هذه الانجازات واجدرها بالترحيب هو بطبيعة الحال المعاهدة الثنائية لخفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت ٢) ، التي وقعت في موسكو في الثالث من كانون الثاني/يناير ، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي وقعها في باريس بعد ذلك بعشرة أيام عدد هائل من الدول وصل الى ١٣٢ دولة .

ويمثل هذان الاتفاقان انجازين عظيمين حقا . فالاول بتخفيضه المستويات الحالية للأسلحة النووية الهجومية الاستراتيجية لكل من روسيا والولايات المتحدة بنسبة الثلثين ، وبنصه على التخلص من جميع القذائف التسيارية العابرة للقارات ، المتعددة الرؤوس الحربية والتي تُطلق من قواعد برية ، يعزز الاستقرار والثقة بين الدولتين الموقعتين . أما الاتفاق الثاني ، فيضع معايير دولية واضحة لا لُبس فيها بشأن فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل .

وهذه الصورة المشرقة لحصافة البشرية يزيدها جمالا ورونقا الإقبال العالمي على معاهدة عدم الانتشار ، التي انضم إليها حتى اليوم ما يزيد على ١٥٠ دولة ، بما فيها الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن . والاتساق السياسي ومنطق البقاء يستدعيان تأييد المعاهدة على علّاتها وتمديدها إلى أجل غير مسمى دون أي قيد أو شرط . كما يستدعي هذان الأمران في رأي بلدي أن ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار أعضاء كومنولث الدول المستقلة بوصفها دولا غير نووية في أقرب وقت ممكن .

وفي ميدان الأسلحة التقليدية ، بيّنت معاهدة تخفيض القوات التقليدية في أوروبا لعام ١٩٩٠ بجلاء أن نزع السلاح التقليدي ليس بالمستحيل لا في أوروبا ولا في أي مكان آخر من العالم .

هذا عن الفرص ، أما التحديات فهي أقل وضوحا أو أقل قابلية للتنبؤ . والغريب في الأمر أن التراجع السريع لخطر المواجهة النووية العالمية يحل محله في التصور العام للأمن الدولي تزايد عدم الاستقرار والأخطار الناجمة عن اشتداد العصبيات القومية في أوروبا وغيرها . وتمثل المنازعات الإقليمية الضارية التي تنشب لأسباب إثنية ودينية وسياسية واقتصادية وجمهرة من الأسباب الأخرى قنبلة زمنية بالغة الخطر .

فإذا أُريد للمجتمع الدولي أن يكون مستعدا لمواجهة هذه الفئة الجديدة من الاخطار التي تهدد السلم والامن العالميين وقادرا على مواجهتها ، فلا بد من ايجاد آليات وإجراءات جديدة وتنفيذها على وجه السرعة لمعالجة هذه الاخطار معالجة فعالة . وفي هذا الصدد ، لاحظنا باهتمام إشارة الامين العام في تقريره إلى "شبكة أكبر للسلوك التعاوني الدولي الرامي إلى صون أمن جميع الامم" . كما نرى أن مفاهيم الادماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط السارية على نزع السلاح تستحق فحصا أدق بوصفها نهجا مواتيا لإنشاء نظام أمني تعاوني دولي جديد .

وكما بيّن الامين العام في تقريره فإن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد بالتعاون الوثيق مع منظومة الامم المتحدة وآلياتها دور عظيم الاهمية . ويمثل مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وما أفضى إليه من نتائج على مر السنين فيما يخص بناء الثقة مثالا واضحا على نهج إقليمي لا يسع أحدا أن ينكر إمكانية تطبيقه على نطاق أوسع .

وفي رأينا أن أي تفكير في آليات جديدة في مجال السلم والامن الدوليين سيكون ناقصا إذا لم يركز على ترابط الإطار القائم: الجمعية العامة ومجلس الامن واللجنة الاولى وهيئة نزع السلاح التابعة للامم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح وغيره من الهيئات الدولية ، العالمية منها والإقليمية . ونحن نتفق تماما مع الامين العام على أن منظومة الامم المتحدة والمنظمات الدولية عموما ينبغي أن تضطلع بدور أهم في مجال نزع السلاح على النطاق العالمي .

أنتقل الآن إلى شؤون أكثر اتصالا بأعمالنا . فمن الامور التي مُرَّ لها وفدي أن مؤتمر نزع السلاح ، بإقراره جدول أعماله وبرنامج عمله لعام ١٩٩٣ ، أظهر اتفاقا في الرأي جديرا بالثناء مع الامين العام الذي حث في تقريره على "... أن يركز مؤتمر نزع السلاح جهوده على قضايا محددة جيدا وعاجلة" . وقد امتثل المؤتمر لذلك . وواضح أن اهتمام المؤتمر منصب على أسلحة التدمير الشامل نظرا للتهديدات القائمة والتهديدات الجديدة الناشئة . فمسألة حظر التجارب النووية التي عجزت هذه الهيئة لسنوات طويلة عن إحراز تقدم ملموس فيها ، ناهيك عن التوصل إلى حل لها ، يبدو أن لها حظا كبيرا من النجاح اليوم . بل نحن نعتقد أننا إذا استندنا إلى الانجازات الماضية المشار إليها أعلاه ، ولا سيما اتفاق ستارت ٢ ، فإنه سيتسنى الشروع في عمل بنّاء في اللجنة المخصصة المعنية . والوقف الاختياري للتجارب النووية الذي تنفذه حاليا عدة دول نووية يهيىء جوا مواتيا لإحراز تقدم ملموس نحو حظر شامل ومبكر للتجارب النووية . وسيكون للجهود المبذولة في هذا الصدد - وفي نزع السلاح النووي عموما - حظ أوفر من النجاح إذا تم توسيع العملية التفاوضية لتشمل جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية .

ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نتفق مع الأمين العام على أنه في الوقت الذي أصبح فيه نزع السلاح حقيقة واقعة على نطاق واسع ، فليس هناك مبرر لمسعى أي دولة في العالم إلى الحصول على أدوات التدمير الشامل وتكنولوجياته . ولكن هناك كما تعلمون من لا يلقي بالا لهذا التحذير . لذلك لا تزال مسألة أسلحة التدمير الشامل - النووية منها والكيميائية والبيولوجية ، الشغل الشاغل للمجتمع الدولي . فإذا حظيت اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي وقعت مؤخرا بانضمام عالمي وبدأ نفاذها ، فعندئذ يمكن للبشرية أن تهنئ نفسها على بداية ميمونة . وجمهورية بولندا من جهتها مصممة على أن تبذل قصارى جهدها لبلوغ هذه اللحظة في أقرب وقت ممكن . لذلك ستباشر دونما تأخير كبير بالإجراءات اللازمة للتصديق على الاتفاقية . ونحن مستعدون أيضا للمساهمة بصورة ملائمة وملموسة في الجهود الرامية إلى صياغة صكوك عالمية النطاق أيضا لمنع انتشار أسلحة وتكنولوجيات التدمير الشامل وما يتصل بها من تكنولوجيات توصيلها .

إن وفدي على اعتقاد راسخ بأن الجهود المبذولة لوقف انتشار أسلحة التدمير الشامل وحظرها حظرا كاملا ينبغي أن تسير جنبا الى جنب مع المساعي التي بدأت العام الماضي فقط فيما يخص الوضوح في الأسلحة ونزع الأسلحة التقليدية . ولئن كان الوضوح والشفافية في الشؤون العسكرية ليسا في حد ذاتهما بديلا لخفض الأسلحة خفضا ملموسا ، فإنهما في نظر الأمين العام "من الأمور البالغة الأهمية في عملية بناء الثقة" . واتخاذ تدابير في هذا الصدد ، باسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى مخزونات الأسلحة المفرطة التي تزيد عن احتياجات الدفاع المشروعة ، خليق بتيسير القيام بعملية وقائية في الوقت المناسب .

إن على مؤتمر نزع السلاح أن يتناول هذا البند من جدول الأعمال بتفان واحساس بالهدف . ونحن ، كما أوضح ممثل هولندا الموقر في كلمته في وقت سابق ، لا نزال في بداية فحصنا للقضايا التي ينطوي عليها الأمر . وينبغي لمؤتمر نزع السلاح ، عند دراسته المسائل المترابطة المتمثلة في الوضوح في الأسلحة ، ونزع الأسلحة التقليدية ، وبناء الثقة ، أن يستخدم خبرته التفاوضية خير استخدام ، وأن يكون أهلا لمكانته بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح ، وهي مكانة أثبتها بجلاء نجاح إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية .

والواقع أننا حين ندرس سبل تحسين فعالية هذه الهيئة ، فإن علينا أن نؤكد مرارا وتكرارا طابعها التفاوضي بالإضافة إلى مبدأ توافق الآراء . والمؤتمر ، بوصفه هيئة فعالة ذات ولاية واسعة وواضحة للتفاوض على صكوك ملموسة للحد من الأسلحة ونزع السلاح ، لا ينبغي أن يدع شيئا يصرف اهتمامه أو يشتت خبراته . وتثبت الخبرة

المتراكمة للمؤتمر ، التي أثرتها العملية التفاوضية الخاصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية إثراءً عظيما ، أن وحدة الغرض والجهود الدولية الدؤوب المركزة ، مصحوبة بالإرادة السياسية للدول ، يمكن أن تثمر عن نتائج ملموسة ذات قيمة . لذلك ، ينبغي الاعتزاز بالقدرات والإمكانيات التفاوضية التي يحق لهذه الهيئة أن تفخر بها والحفاظ عليها لكي تكون متاحة للمجتمع الدولي حين تزف الساعة لصياغة صكوك بعينها . ولا بد من أن يركز المؤتمر جهوده على أهداف محددة يمكن بلوغها ، وأن يتلافى انغلاق وقته الثمين على مناقشة مسائل الأمن الدولي الواسعة التي لا يمكن في المستقبل المنظور ترجمتها إلى صكوك دولية ملزمة قانونا .

وكما أشار متحدثون كثيرون (مؤكدين بذلك بعض الاستنتاجات التي انتهى إليها السفير مرفيه إثر مشاوراته في فترة ما بين الدورتين) ، فقد آن الأوان لإحداث تغيير في المؤتمر ، ولو فيما يخص تكوينه . والوفد البولندي متفتح ومرن في هذا الصدد ، وإن كنا لا نؤيد أي نهج متطرف . بل نرى أنه يجب العثور على حل وسط حكيم يجمع بين الفعالية التفاوضية للمؤتمر من جهة ، وطموح الدول المشروع في أن يكون لها رأي في المسائل التي تؤثر على مصالحها ومشاغلها الأمنية من جهة أخرى . لذلك ، تؤيد بولندا فتح المجال أمام الدول التي أثبتت بمشاركتها الثابتة والقديمة العهد والبنّاءة كدول مراقبة أنها تستطيع المساهمة في مساعينا المشتركة وأنها مستعدة للمساهمة فيها بما يخدم مصالح الأمن والسلم للجميع .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): شكرا للسفير ديمبينسكي على بيانه وعباراته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة . الكلمة الآن لممثل اندونيسيا ، السفير بروتوديننينغرات .

السيد بروتوديننيغرات (أندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم باسم الوفد الاندونيسي على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . ونحن على ثقة كبيرة بقيادتكم وقدرتكم على الانطلاق بنا انطلاقا نحو دورة نأملها مثمرة في عام ١٩٩٣ . ونتعهد بأن نقدم لكم تأييدنا المطلق وتعاوننا النشط في الاضطلاع بمهمتكم الصعبة . ويطيب لي أيضا أن أثني على سلفكم السفير ميشيل سيرفيه من بلجيكا ، وأن أشكر له مساهمته القيمة في أعمالنا . واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أنضم إلى المتحدثين الآخرين وأرحب بزملائنا الجدد ، السفير لانوس من الأرجنتين ، والسفير هوفمان من ألمانيا ، والسفير بويتا من هنغاريا ، والسفير شاندرا من الهند ، والسفير دون ننجيرا من كينيا ، والسفير نوربيرغ من السويد . وإني على ثقة بأنهم سيقدمون أفكارا جديدة تنعش مؤتمر نزع السلاح .

لقد أدلى وفدي في آب/أغسطس الماضي قبيل انتهاء دورة عام ١٩٩٣ ، ببيان شامل تقريبا أمام هذا المحفل العام ، تضمن عددا من المسائل التي تهمنا بوجه خاص . وادخارا للوقت ، سأفعل ما بوسعي لتلافي التكرار ، وسأقتصر على ذكر بعض المسائل التي يجب معالجتها على وجه السرعة . ولكن لا ينبغي أن أفوّت هذه الفرصة دون الإعراب عن ارتياح حكومتي للتطورات المشجعة التي حدثت مؤخرا . وأود أن أشير هنا بوجه خاص إلى التوقيع التاريخي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأن أرحب بعقد ستارت ٢ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي .

وأندونيسيا ، التي التزمت التزاما ثابتا على مر السنين بحظر أسلحة التدمير الشامل البغيضة المتمثلة في الأسلحة الكيميائية ، تفخر بأنها كانت من بين مائة بلد موقع أصيل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في باريس . ونأمل صادقين أن تخفّف هذه الاتفاقية ، حين يبدأ نفاذها ، من آلام البشر في زمن الحرب ، وأن تيسّر تطوير التعاون بين الأمم في زمن السلم . ونحن نتطلع إلى نجاح دورة اللجنة التحضيرية التي ستنعقد في لاهاي الأسبوع المقبل .

وفيما يخص عقد اتفاق ستارت ٢ ، نقدم إلى الطرفين ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي ، تهانينا ونعرب لهما عن تقديرنا لإنجازهما البالغ الأهمية . وواضح أن التخفيض الكبير في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في الترسانة النووية للبلدين لا بد أن يكون له أثر إيجابي على السلم العالمي والأمن الدولي . وكل ما يأمله وفدي هو أن تبذل جميع الأطراف المعنية بالاتفاق كل جهودها لكي يكون نفاذ هذا الاتفاق العام ، مع ملغه ستارت ١ ، الذي عقد في تموز/يوليه ١٩٩١ ، حقيقة واقعة .

لأنتقل الآن إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" ، بالإعراب بادئ ذي بدء عن تقديرنا الصادق لهذه المبادرة التي جاءت في وقت مناسب ولها بعملنا صلة وثيقة . وقد طرح الأمين العام اقتراحا نرى أنه جدير بالاهتمام ، إذ قال إنه نظرا للتغيرات العميقة في البيئة الدولية ، فإن العديد من المهام والأساليب المتصلة بنزع السلاح التي استخدمها المجتمع الدولي في الماضي ينبغي استعراضها وإصلاحها . وفي هذا السياق ، نلاحظ باهتمام شديد فكرته العامة المتعلقة "بالأبعاد الجديدة" التي أقامها على ثلاثة مفاهيم هي الادماج وشمولية المنحنى واعادة التنشيط . وفيما يلي تعليقاتنا الموجزة على كل من هذه المفاهيم .

فأما عن مفهوم الادماج ، فإن وفدي يتفق عموما مع الفرضية الأساسية القائلة إن عملية نزع السلاح عالميا ينبغي أن تتم بتنسيق وثيق مع الجهود المبذولة في ميادين أخرى وأن تكون جزءا من شبكة أوسع للسلوك التعاوني الدولي مثل صنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم . ولكن علينا أن نعترف بأنه لا يزال من غير الواضح بالنسبة لنا من الناحية النظرية ، كيفية صياغة تدابير محددة للحد من الأسلحة أو نزع السلاح يتم ادماجها في عمليات بعينها لصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم في بعض البلدان ، ونشر هذه التدابير على نطاق العالم لتحقيق نزع السلاح العام الكامل ، بغية ضمان أمن جميع الأمم ، كما يقصد المفهوم نفسه . وفيما يخص استخدام تدابير نزع السلاح في إنفاذ السلم ، نشاطر الأمين العام أمله الكبير في ألا يشهد المجتمع العالمي من جديد نفس الظروف التي نشأت عليها الفكرة . وهذا يعني أننا نفضل اقتراحا بمنع ظهور هذه الظروف من جديد .

ونحن نوافق على جانب آخر من جوانب مفهوم الادماج ، كما اقترحه الأمين العام ، هو الترابط بين تدابير نزع السلاح والظروف الاقتصادية . ولكن إذا كنا لا نطعن في صحة الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير بشأن التكاليف القصيرة الأجل لنزع السلاح ، فإننا كنا نود لو قُدم لنا تحليل لمكاسب نزع السلاح في الأجل الأطول أيضا . وفي سياق أوسع ، نرى أن من المفيد إعادة النظر في المفهوم القديم المتمثل في الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، على ضوء خلفية جديدة أكثر تعقيدا لا يُحدد فيها الأمن بالجانب العسكري وحده ، وإنما يشمل أيضا عوامل اقتصادية واجتماعية .

وفيما يخص مفهوم شمولية المنحنى ، يسر وفدي أن يلاحظ أن التقرير يؤكد من جديد على هدف توسيع جهود نزع السلاح لتشمل لا الاتفاقات الثنائية فحسب وإنما الاتفاقات المتعددة الأطراف أيضا في عملية عالمية تشترك فيها جميع الدول . ولكننا نعتقد ، بخلاف الأمين العام ، أن على الدول العسكرية الكبرى أن تنزع سلاحها أكثر من غيرها ، إن لم يكن قبل غيرها ، لسبب بسيط هو أنها تحوز كمية أكبر من الأسلحة يمكن نزعها .

وفيما يخص النهج الإقليمي إزاء الأمن ، نرى أن خير سبيل لمعالجة المشاكل الأمنية الإقليمية هو معالجتها داخل سياق إقليمي مناسب . ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة أمور منها تدابير بناء الثقة ، والتوازن الأمني عند أدنى مستوى ممكن من التسلح والقوات المسلحة ، وازالة القدرات والاختلالات العسكرية المزعزعة للاستقرار . وقد علمتنا التجارب أن للحوار الإقليمي بشأن الأمن والتعاون فائدة عظيمة في هذا الصدد . وخلاصة القول إننا نعتقد أن النهجين العالمي والإقليمي إزاء نزع السلاح يكمل أحدهما الآخر وينبغي انتهاجهما في آن واحد .

أما عن مفهوم اعادة التنشيط ، فكل أملنا أن تشجع المنجزات الكبيرة في نزع السلاح النووي المذكورة في التقرير تحقيق مزيد من المنجزات بدلا من كبح المساعي . وفي فترة ما بعد الحرب الباردة هذه ، لا يزال الهدف الذي وضعه المجتمع الدولي للقضاء الكامل على الأسلحة النووية هدفا صحيحا . ونتفق في هذا السياق مع الأمين العام على أن فرض حظر شامل على التجارب النووية يمثل خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف . وفيما يخص مسألة الحد من الانتشار ، فإننا نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ ، والذي سيتيح فرصة لتقويم المظالم والتفاوتات الحالية . وفي هذا الصدد ، سيكون استعداد الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار للوفاء بالتزاماتها الرسمية عاملا يكفل نجاح تمديد المعاهدة .

إن وفدي يشاطر في الرأي القائل إن زيادة الشفافية والوضوح في الميدان العسكري ، ولا سيما في مجال نقل الأسلحة ، لكفيلة بتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين تعزيزا كبيرا . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يكون سجل عمليات النقل هذه شاملا وعالميا وغير تمييزي ، وأن ينفذ على نحو ييسر ورود المعلومات من جميع الدول . كما نعتقد أن من المشكوك فيه إحراز تقدم ملموس في العملية بأسرها ما لم يؤخذ بعين الاعتبار التام الدور المتغلغل لصناعة الأسلحة والمؤسسة العسكرية ومنتجي الأسلحة وموردييها .

وينبغي لنا أيضا تركيز اهتمامنا على تعزيز دور الأمم المتحدة في أن تصبح وديعا لبيانات موضوعية ، ولا سيما عن طريق جمع المعلومات عن الشؤون العسكرية وتصنيفها ونشرها . وتمشيا مع الاتجاه الناشئ نحو زيادة الشفافية في الميدان العسكري ، فإن إنشاء شبكة اتصالات بالتوابع الاصطناعية برعاية الأمم المتحدة ستكون له فائدة عظيمة في جمع البيانات عن القوات المسلحة وانتاج الأسلحة والبحث والتطوير في الميدان العسكري وعمليات نقل الأسلحة وما إلى ذلك ، مما سيساهم مساهمة كبيرة في بناء الثقة ، وتبديد المخاوف ، وتيسير عملية نزع السلاح عموما في نهاية الأمر .

وأخيرا فيما يخص مسألة الأجهزة الجديدة ، نقول بصراحة إننا لم نجد في التقرير أي اقتراح جديد حقا . ويبدو أن الأمين العام لا يزال يرى أن من المناسب الحفاظ على النظام الثلاثي القائم المكون من اللجنة الأولى للجمعية العامة وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح . وفي الوقت نفسه لا يسع وفدي إلا أن يتفق معه على ضرورة تعزيز التنسيق بين هذه الهيئات الثلاث . وفي ضوء مفهوم الأمن ونزع السلاح الآخذ في التوسع ، فإننا نجازف باقتراح فتح قنوات اتصال بين المؤسسات مع هيئات ومنظمات أخرى تعتبر ذات صلة بسياق الأبعاد الجديدة . وإذا كنا نرى في هذا الصدد جانب المنطق في اقتراح الأمين العام الداعي إلى زيادة مشاركة مجلس الأمن في

نزع السلاح ، ولا سيما فيما يخص إعمال عدم الانتشار ، نرى أنه لا بد من ضمان تقيد هذه الهيئة بولايتها المبينة في الميثاق تقيدا تاما ، وتلافي أي تعد ممكن على ولاية الجمعية العامة وصلاحياتها فيما يخص صياغة المبادئ التي تنظم نزع السلاح وتنظيم الأسلحة .

ومن جهة أخرى نؤيد رأي الأمين العام أنه لا بد لكل من اللجنة الأولى للجمعية العامة ، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح من أن يستعرض على نحو شامل هيكله وطرائق عمله وممارساته ، بحيث يستطيع معالجة مشاكل نزع السلاح بسرعة ومرونة وكفاءة . ويسرنا أن نلاحظ أن جهودا تبذل في هذا الاتجاه حاليا داخل الهيئات الثلاث . ويحدوني هذا إلى الحديث عن جهودنا نحن في تعزيز فاعلية أداء مؤتمر نزع السلاح .

عن هذا الموضوع تحديدا ، ودون الحكم مسبقا بأي شكل من الاشكال على العمل المضطلع به حاليا بقيادة اثنين من أصدقاء الرئيس البارزين ، نود هنا أن نقول الكلمات القليلة التالية . أولا ، فيما يخص مسألة جدول الأعمال ، لا يزال وفدي يؤمن بأولوية البنود النووية على غيرها من بنود جدول الأعمال ، وإن كان مستعدا لمناقشة امكانية ترشيده . ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشدد على الأهمية الكبيرة التي لا يزال رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز يعلقونها على ولاية مؤتمر نزع السلاح فيما يخص نزع السلاح النووي . ثانيا ، فيما يتعلق بمسألة العضوية ، لا نود في هذا المنعطف إلا أن نذكر بالمبدأ العام الذي تم التشديد عليه من جديد في مؤتمر عدم الانحياز الأخير الذي عقد في جاكارتا بشأن حق جميع الدول وواجبها في المشاركة في جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف على أساس المساواة والفائدة المتبادلة بغية تشجيع الالتزام العالمي . ثالثا وأخيرا ، فيما يتعلق باقتراح الأمين العام بتكليف مؤتمر نزع السلاح بأن يكون "هيئة استعراض وإشراف دائمة لبعض أنظمة التسلح المتعددة الأطراف واتفاقيات نزع السلاح القائمة" ، فإننا نتوقع مشاكل عملية تتعلق بالمشاركة ، ما لم يكن المؤتمر مفتوح العضوية ، لأن أعضاء المؤتمر ليسوا جميعا أطرافا في جميع الاتفاقات القائمة ، والعكس صحيح .

وختاما ، فإن لدينا إزاء البيئة الدولية المتغيرة شاغلا مشتركا وواجبا جماعيا هما استعراض الآلية الدولية القائمة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وتعديلها ، وإعادة هيكلتها إذا لزم الأمر . ولكن علينا أن نتصرف بأناة وروية فلا يأتي ذلك على حساب عملنا في المسائل الموضوعية . فمهما تكن أهمية الآلية المعززة فهي ليست في واقع الأمر سوى وسيلة لتحقيق الغاية الحقيقية ، وهذا هو الهدف الموضوعي الذي نطمح إليه جميعا .

الرئيس (بالانكليزية): شكرا لممثل أندونيسيا على بيانه وعباراته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة .

(تم بالاسبانية)

الكلمة الآن لممثل الارجنتين السفير لانوس .

السيد لانوس (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية): إنني الآن وأنا ألقي أول بيان موضوعي لي بصفتي رئيس وفد بلدي إلى مؤتمر نزع السلاح أفعل ذلك تحت رئاسة البرازيل في شخص ممثل موقر لأفضل تقاليد إيتاماراتي الدبلوماسية ، أي سيادتكم سعادة السفير سيلسو أموريم . فيضاف إلى ارتياحي الشخصي وارتياح وفدي الارتياح لتمكني من أن أسجل هنا ثانية أمام هذه الجلسة العامة للمؤتمر الاهمية العظيمة التي تعلقها الارجنتين على تنسيق سياستها النووية مع البرازيل . ففي فترة زمنية قصيرة لدرجة مدهشة وبفضل الدعم النشط من البلدان الأخرى في امريكا اللاتينية أتاح لنا هذا أن نلزم منطقتنا إلزاما قاطعا بمساعي عدم الانتشار ، فأصبحت أمريكا اللاتينية ، بفضل الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية على نطاق واسع وبدء نفاذ معاهدة تلاتيلولكو نفاذا تاما في القريب العاجل ، على وشك أن تصبح أول منطقة كثيفة بالسكان في العالم تصبح خالية تماما وبصورة يمكن التحقق منها من أي نوع من أسلحة التدمير الشامل . وقد كنتم أنتم سعادة السفير من مصممي هذا الوضع ، ومن هنا كانت سعادتي بأن أتمكن من الاعراب عن هذه الافكار هنا في هذه الجلسة العامة للمؤتمر برئاستكم .

ولا يسعني عند هذا المنعطف إلا أن أذكر السفير ميشيل سرفيه من بلجيكا ، الذي وصل بالمؤتمر ، بحنكته ، إلى خاتمة في عام ١٩٩٣ وأدى تماما ، خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ، المهمة التي أسندناها إليه ، إلى جانبكم وجانب الأمين العام للمؤتمر ، وهي مهمة بدء المشاورات الرامية إلى حل مسائل رئيسية لأداء هيئتنا هذه مثل توسيعها وتبديل جدول أعمالها . كما نرحب ترحيبا حارا بالسفراء الجدد ورؤساء الوفود الجدد الذين انضموا مؤخرا إلى المؤتمر ، ونتمنى لمن سبقوهم النجاح في مسؤولياتهم الجديدة .

الغرض من بياني هذا الصباح هو الإعراب عن وجهات نظر بلدي بشأن التقرير الاخير للأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7) . ولن تعكس وجهات النظر هذه مجرد التحليل المحدد لوثيقة الأمين العام وانما ستطرح أيضا بعض الاعتبارات الاكثر عمومية المتصلة بأعمال

أجهزة نزع السلاح المتعددة الأطراف في المراحل الختامية من القرن العشرين بعد نهاية فترة حاسمة من التاريخ المعاصر . فأولا يتعين علي أن أقول إن تقرير الأمين العام وثيقة جاءت في الوقت المناسب ، اعتقادا مني أن من المفيد ان يفكر الأمين العام في أنواع الهيئة التي نحتاج إليها في ميدان نزع السلاح والأمن بغية التصدي لتحديات هذا العصر الجديد ، وأرى بصفة خاصة ان من الضروري للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن نقرب أفكارنا من بعضها بعضا باعتبارها القوى الموجهة الحقيقية للعملية . وأسعى إلى طرح أفكارنا على نحو منهجي .

فأولا ، يجب أن تكون نقطة البدء في أي تحليل للأجهزة والمؤسسات الحالية في ميدان نزع السلاح هي الاعتراف بالحاجة إلى الحفاظ على مسؤولية الأمم المتحدة الأساسية في ميدان نزع السلاح . وفي هذا الصدد ، سيظل وجود محفل تفاوضي محدود التكوين ضروريا كما هو الآن . والترتيبات الاقليمية ، وهي ذات أهمية مؤكدة متزايدة ، تشكل مكملا ضروريا لجهاز متعدد الأطراف تمثل فيه كل مناطق الكرة الأرضية . وعلى الرغم من أننا اليوم نهنئ أنفسنا على التوصل بنجاح إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية يتعين علينا أيضا أن ندرك انه لولا وجود جهاز متعدد الأطراف مثل المؤتمر لاستحال تماما نطاقها وعدد موقعيها وفائدتها كأداة لاقامة نظام جديد يتميز بالسلم والاستقرار .

وثانيا ، نتفق مع الأمين العام على قوله إنه ينبغي للمؤتمر تناول قضايا محددة تماما ، فهذا شيء لا يحتمل التأجيل لا سيما وإننا نرى أن بنودا لا جدال حول أهميتها ما زالت تنتظر أن ينظر فيها المؤتمر نظرا أكثر تحديدا ومنهجية . فينبغي للمؤتمر في رأينا القيام بدور لا بديل له في مجالات مثل حظر التجارب النووية والوضوح في مسألة الأسلحة ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وعدم الانتشار ، وهو بند لم نتخذ بصدده إلا خطوات مترددة قليلة ويتطلب مساهمات يمكن تقديمها من هنا ومن الهيئات المسؤولة تقليديا في هذا المجال .

ومن المؤسف أن نزع الأسلحة التقليدية ليس حتى الآن سمة من مداولاتنا في المؤتمر ، في حين أن القضايا الملموسة المحددة تحديدا جيدا في متناولنا ، وكل ما نحتاجه الآن هو اتخاذ القرارات اللازمة لتناولها ، بدون المساس بالمسائل الاخرى التي أشار إليها الأمين العام في تقريره ، مثل التحول ، والتي يعرفها تعريفا صحيحا بقوله "قضايا ما بعد نزع السلاح" وربما كان من المفيد أن تتناول هيئة نزع السلاح هذا النوع من القضايا ، الهام وإن لم يكن ملحا ، بغية الشروع في تحليل لما يمكننا عمله في هذا الصدد على المستوى المتعدد الأطراف .

وثالثا ، فإن الأجهزة القائمة كافية في رأينا . صحيح أنها صُممت في وقت الحرب الباردة ، كما ذكر الأمين العام ، ولكن إعادة التقييم التي يقترحها ممارسة مفيدة شريطة أن نقر بأن الذي يجب أن يتغير أولا هو متخذو القرارات السياسية ومواقفهم لا المؤسسات التي ستستخدم كقناة لها . فأسرة المؤسسات التي يمكنها القيام بدور في شؤون نزع السلاح توفر توازن مناسبا بين الهيئات المسؤولة عن التفاوض (مؤتمر نزع السلاح) ، والتداول (اللجنة الأولى للجمعية العامة) وما بعد التفاوض أو التحليل (هيئة نزع السلاح) . والمؤتمر هو محفل تفاوضي ؛ ونظامه الداخلي بسيط ومرن وقد اجتاز مؤخرا جدا أصعب اختبار للكفاءة والقدرة على التطويع بتزويدنا بإطار مرض للتفاوض على اتفاق يتميز بالتعقد والنطاق اللذين تتميز بهما اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وقد بدأت بالفعل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عملية إعادة تنظيم وتدعيم وقد بدأت النتائج الأولى في الظهور ، كما يتبين من مثال المبادئ التوجيهية بشأن تدابير بناء الثقة والتحقق ومساهمات هامة أخرى قدمتها الأمم المتحدة مؤخرا . وقد أخذت اللجنة الأولى أخيرا تتحرك نحو الترشيد ، كما ثبت بوضوح من آخر دورة للجمعية العامة ، ولكننا نعتقد انه ينبغي دعم هذه العملية . ويجب أن يعكس عدد القرارات المشاغل الأمنية لا مفاهيم أقل أهمية ليس غرضها النهائي واضحا في جميع الأحوال .

ورابعا ، فإننا نشارك الأمين العام وجهة نظره بشأن تعزيز دور مجلس الأمن في مسائل نزع السلاح ، ولا سيما في مجال عدم الانتشار . والاشارة إلى هذا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية مثال على الكيفية التي يمكننا بها ان نشرك مجلس الأمن تدريجيا في الصكوك المتعددة الأطراف بغية تأمين الامتثال لها امتثالا فعالا .

وخامسا ، يتعين علينا أن نسجل شكوكنا فيما أعرب عنه التقرير من فكرة تحويل المؤتمر إلى "هيئة استعراض واشراف دائمة لبعض أنظمة التسلح المتعددة الأطراف واتفاقات نزع السلاح القائمة" - وأنا هنا أنقل ما قاله الأمين العام حرفيا . ففي فهمنا أن مؤتمر نزع السلاح هيئة تفاوضية لا هيئة استعراضية و/أو اشرافية . يضاف إلى هذا أن الاتفاقات المتعددة الأطراف واستعراضها هي مسائل متروكة للدول الأطراف في هذه الاتفاقات ، والمؤتمر ، كما هو معروف تماما ، جهاز محدود العضوية ، ومن هنا كانت هناك اختلافات موضوعية في عضوية معاهدات يتجاوز عدد أطرافها ١٠٠ طرفا ، مثل معاهدة عدم الانتشار أو اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، ومؤتمر نزع السلاح .

وسادسا ، فيما يتعلق بمؤتمرنا ، فإننا مشتركون في تحليل دقيق شامل لأدائه ، بما في ذلك مسائل جدول أعماله وتكوينه . وفي مجال التكوين تعتقد الأرجنتين انه لم يعد بالإمكان إطلاقا تأجيل توسيعه ، فنحن نتفق في الرأي مع من يعتقدون أن العضوية

الحالية لمؤتمر نزع السلاح تعكس توازنا سياسيا وعسكريا خاصا بالحرب الباردة وان هذا الهيكل قد سبقته الاحداث ، وهذا أمر أخذ يتزايد وضوحا فيما يتعلق بديناميات الافرقة الفنية التي ينقسم إليها المؤتمر . ولكن فيما يتعلق بمشكلة عدد الاعضاء ، وهي مشكلة مباشرة ، يتعين علينا أن نعالج المشكلة سريعا من وجهة نظر عملية ، أما إذا شرعنا في ممارسة لتحديد "معايير الاهلية" فمن المحتمل ألا نصل أبدا إلى اتفاق ، ومن هنا كان من المستصوب وضع مقترحات ملموسة ، وربما كان من المستصوب أن يقوم بذلك المنسق الخاص ، جاري المبجل سفير استراليا ، فيطرح بدائل تتضمن عددا كبيرا من الدول وتحافظ على الطابع المحدود الذي ينبغي توافره في أي هيئة تفاوضية ، وترضي كل من أبدوا على مر السنين - وهم ليسوا بالكثيرين جدا - رغبة حقيقية في الاشتراك وقدرة محددة على تقديم مساهمات نافعة في تعزيز السلم والاستقرار من خلال اتفاقات متعددة الأطراف لنزع السلاح . فإذا ما كان المجتمع الدولي الذي يتألف من ١٦٠ عضوا ينعكس انعكاسا كافيا في مؤتمر نزع سلاح يضم ٤٠ دولة فإننا نرى انه يمكن للمؤتمر ، بعد أن وصل أعضاء الجمعية العامة إلى قرابة ١٨٠ عضوا ، توسيع عضويته بدون أن ينطوي هذا على فتح بابه أمام كل القادمين الأمر الذي سيعيد في النهاية تحديد ذات أسس المؤتمر - وهذا اجراء قد يستلزم قرارا تتخذه الجمعية العامة بأكملها .

وأخيرا ، أود الاشارة إلى مسألة جدول الأعمال ، التي لا شك في انها أكثر صعوبة . ففي الوقت الحالي نقبل حتمية التعامل مع جدول أعمال يفتقر إلى التركيز نوعا ما ، في رأيي ، ويتضمن بنودا عتيقة أو أوسع من أن تسمح بالتفاوض عليها . وقد أعربت الأرجنتين هنا وفي أماكن أخرى عن اعتقادها انه ليس من المنطقي ان نواصل آليا تضمين جدول أعمال نزع السلاح بنودا كان لها مكان منطقي في عالم المواجهة بين الشرق والغرب عندما كان تهديد الحرب النووية حقيقيا وسباق التسلح النووي واقعا ، أما الآن فقد تغير هذا كله ، وما من أحد لديه أقل القليل من الأمانة الفكرية يمكنه إنكاره . فالاصرار على بنود يعرف عنها مقدما انها مجرد بنود بلاغية وانها ستكون حتما محل مراشقات كلامية معناه التتفيه من شأن هذه الهيئة ، بل وما هو أسوأ من ذلك سيضر باستمراريتها ، ناهيك عن دورها الريادي الذي تأكد بالنجاح في مفاوضات الاسلحة الكيميائية .

وترى الأرجنتين ان الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة لمفاوضات نزع السلاح أهم من أن تحول إلى ميدان معركة للمناقشات الكلامية أو إلى ناد للنقاش أو مكان لانشطة أقرب إلى الحلقات الدراسية الأكاديمية منها إلى مفاوضات نزع السلاح الحقيقية ، فنحن هنا من أجل شيء أهم ، فلنثبت كما فعلنا في مفاوضات الاسلحة الكيميائية أننا قادرون على تقديم مساهمة تتناسب مع هذه المسؤولية السامية .

الرئيس (بالاسبانية): شكرا للسفير لانوس من الارجنتين على بيانه وعلى الملاحظات الرقيقة الودودة التي وجهها إلي وإلى بلدي . الكلمة الآن لممثلة كوبا الموقرة السيدة باوتا سولس .

السيدة باوتا سولس (كوبا) (الكلمة بالاسبانية): إنني أشارك المتحدثين الآخرين الذين سبقوني فيما أعربوا عنه من سرور لرؤيتكم تترأسون أعمال هذا المؤتمر بما يتميز به وفد البرازيل في هذه الهيئة من ذكاء وحكم دقيق ، فنحن نقدّر المساعدة التي قدمتموها إلى سلفكم السفير سرفييه من بلجيكا خلال عملية المشاورات فيما بين الدورتين بشأن القضايا الهامة المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وتكوين المؤتمر ، ونود أيضا أن نعلن بوضوح عن مدى امتناننا لما بذله سلفكم من جهود متحمسة لا تني خلال الفترة التي تحمل فيها مثل هذه المسؤولية المعقدة . ويشرفنا وجود وزيرة خارجية السويد هذا الصباح ، وقد استمعنا باهتمام لبيانها ، ولا يمكننا أيضا ان نسمح لهذه الفرصة بأن تفوت دون أن نعرب عن امتناننا للأمين العام ، السيد فيسنتي بيراساتيغي ، لما يقدمه من مساهمات في أعمالنا اليومية ، أو للإعراب عن مدى تقديرنا للأعمال البارزة التي قام بها السيد عبد القادر بن اسماعيل وفريقه خلال الأعمال التي تكللت بعقد اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية . ونقدم تحياتنا التي سينقلها السفير بيرس نوفوا على الوجه المناسب لزملائه الذين انضموا مؤخرا إلى هذه الهيئة . وإننا لنؤكد لكم ولهم استعداد الوفد الكوبي لتقديم كل تعاونه . أما من تركونا فإننا نعرب عن أصدق تمنياتنا لهم بالسعادة الشخصية والنجاح المهني .

سيادة الرئيس ، لقد دعوتمونا إلى التعليق على تقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7) الذي يشير إلى ضرورة استعراض وإعادة هيكلة المهام والطرق المستخدمة حتى الآن في مجال نزع السلاح ، على ضوء ما حدث من تغير جذري في الظروف الدولية بنهاية الحرب الباردة والمواجهة بين الشرق والغرب .

لقد كان السعي إلى تحقيق الكمال عاملا حافزا للبشرية منذ أزمان سحيقة وهو يقطع شوطا بعيدا في تفسير المزايا التي تتمتع بها حضارة اليوم ، فقد سببت السرعة والارتجال الكثير من مساوئها . والأساس الرئيسي لتناول هذه المهمة مستمد من إدراك للحاجة إلى استعراض متأن جماعي للقواعد السائدة بغية التعرف على تلك التي يمكن تحسينها وتلك التي ما زالت صحيحة . فالظواهر التي أشار إليها الأمين العام في تقريره والاحداث الجارية الاخرى تؤثر في كل من مناطق الكرة الارضية بشكل مختلف ، بدون أن نستطيع تقدير كل تأثيرها في الوقت الحالي ، ولكن ، وربما بالذات لهذا

السبب ، ما زالت المقاصد والمبادئ المتجسدة في ميثاق الامم المتحدة ، التي ساعدت في تحديد الاولويات في مسائل نزع السلاح ، سليمة تماما فيما يتعلق بوفدنا ، لا كمجرد مبدأ توجيهي للعمل وإنما كضمان لعدم اعطاء أي مجموعة من المصالح وزنا أكبر من أي مجموعة أخرى . وقد حفز تقرير الامين العام على عملية تفكير ستتضمن حتما ، بسبب نطاقها ، المجتمع الدولي في مجمله وتكلل باتفاقات يتم التوصل إليها في مفاوضات متعددة الاطراف . ومن الافضل أن تكون الجمعية العامة هي التي توضح ، في ضوء الحالة الراهنة ، التفرعات المقبلة لقضايا نزع السلاح وتبت في التعديلات الممكنة على الأجهزة المتعددة الاطراف .

إن عملية نزع السلاح وتحديد الاسلحة يجب أن تتمتع بأعلى أولوية على المستوى المتعدد الأطراف ، فحتى في الظروف الجديدة هناك مبرر لوجود وتكديس كميات مفرطة من الاسلحة النووية وغيرها في مخزونات دول معينة ، ولا ينبغي أن يقوض من أهمية اتفاقات تخفيض الأسلحة النووية الثنائية عملية زيادة دقة وفعالية هذه الاسلحة ، ولا وجود وتطوير أسلحة لشن هجمات سريعة واسعة النطاق في أعماق بلدان ثالثة . ووفدنا على اقتناع بأن تشجيع اعتماد مذاهب وهياكل عسكرية دفاعية بحتة في كل دولة من أفضل المساهمات التي يمكن للهيئة المتعددة الاطراف تقديمها لقضية نزع السلاح والسلم والامن في العالم .

وفي حين أن نزع السلاح يختلف في جوهره عن الحد من الاسلحة فإن كليهما بعيد عن المشاكل التي ينطوي عليها الامر في الانشطة الرامية إلى صيانة السلم والامن الدوليين . فميثاق الأمم المتحدة ، نصا وروحا ، هو الذي بتطبيقه التام يهيئ الظروف اللازمة للتنفيذ في كل من مجالات اختصاص الامم المتحدة هذه . ومن الاساسي ، لما فيه مصلحة الجميع ، ولا سيما مصداقية المنظمة العالمية ، ان تبدي المنظمة ، في أدائها التزامات في مجال أو في آخر ، أكبر قدر ممكن من الاحترام لسيادة كل أعضائها ، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وعدم السماح بهجمات على الوحدة الاقليمية للدول أو على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ويتعين القول بأن تدابير نزع السلاح المعتمدة نتيجة لعمليات صيانة السلم هي بصفة عامة من طرف واحد أو محدودة في طبيعتها ، سواء كانت مفروضة أو تم التفاوض عليها ، ولكن في هذه الحالات لا يهم الأمر إلا الاطراف المعنية بالنزاع . أما تدابير نزع السلاح المعتمدة نتيجة لعملية تفاوضية متعددة الاطراف فتعكس عادة الرغبة السيادية للمشتركين فيها في إزالة نوع أو مجموعة من نظم الاسلحة أو الحد منهما ، ولا يمكن بأي حال لأي هيئة تابعة للامم المتحدة فرض العملية التفاوضية .

إن عملية نزع السلاح والحد من الاسلحة لها قوتها الدافعة ويجب أن تحتفظ باستقلالها في التنظيم بدون إهمال العلاقة بين هذه العملية وغيرها من العمليات الجارية في العلاقات الدولية ككل ، كما هو الحال في الترابط بين السلم ونزع السلاح والتنمية . ومن الواضح ان هناك حاجة إلى مداولات مشتركة بغية التوصل إلى فهم مشترك للافكار المطروحة في وثيقة الامين العام ، بما في ذلك الإدماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط وغيرها من الافكار . ونحن نرى ، كما قال وفد المكسيك في الجلسة العامة الماضية ، ان الاولويات المطروحة في الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ ما زالت صحيحة وان الاستنتاجات المبينة في الاعلان المعتمد في ذلك العام ما زالت صحيحة أيضا ، ولكن هذا لا يستبعد امكانية التعرف على مجالات محددة في إطار هذه الاولويات لتركيز جهودنا عليها الآن ، لمساعدة مؤتمر نزع السلاح في تحقيق نتائج جديدة ، لا سيما وان الاولويات المطروحة لا تحول دون إجراء تحليل موازٍ لأي مسألة تعتبر مناسبة . ويتعين القيام بالمفاوضات لتحقيق نزع السلاح النووي على كل مستوى ، الثنائي والمتعدد الاطراف ، وينبغي لسبيلي العمل ان يكملا أحدهما الآخر على الوجه المناسب . وفي هذه العملية يجب أن يظل حظر التجارب حظرا كاملا الاولوية العليا ، ويجب ، ما دامت المحادثات مستمرة في هذا الميدان ، أن تعتمد كل الدول النووية وقفا اختياريا للتجارب لاجل غير مسمى .

إن عدم الانتشار مسألة ملحة في مجال الاسلحة النووية . ويمكن للمفهوم أيضا ، بمعناه الاوسع غير التمييزي ، ان يمتد ليغطي أنواعا معينة من الاسلحة التقليدية ، ولا سيما الاسلحة التي يمكنها تسهيل العمليات الهجومية الكبيرة النطاق . ونحن نوافق على وجود حاجة إلى إزالة الجوانب محل الخلاف المتصلة بنظام عدم الانتشار الحالي لجعله مقبولا للبلدان التي ليست طرفا فيه ، وعالمية النظام تتوقف إلى حد كبير على ما يتيحه من ضمان أن إزالة الاسلحة النووية في أقصر نطاق زمني ممكن .

وليس مؤتمر نزع السلاح وحده ، الذي أمامنا اليوم مسألة تعديله ليناسب الظروف الجديدة ، هو ابن الماضي ، فهناك هيئات أخرى في إطار منظومة الامم المتحدة تفوقه في عدم التمشي مع الظروف الحالية . فإذا كنا ننهك أنفسنا في تخمينات حول أفضل طريق يجعل عضوية مؤتمر نزع السلاح تعكس حالة العالم كما هي اليوم فما الذي يمكننا أن نقوله عن عضوية مجلس الامن الذي يقترح الامين العام ضرورة قيامه بدور أكبر في مجال نزع السلاح؟ إن عملية إرساء الديمقراطية ، التي يشترك فيها الجنوب النامي ، هي شرط مسبق أساسي للتفكير في توسيع سلطات تلك الهيئة ، التي ينص ميثاق الامم المتحدة نصا واضحا على دورها في صيانة السلم والامن الدوليين ، على الرغم من أنه يمكننا أن نقول بهذه المناسبة أن هذا الدور لا يتضمن التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

إن مسألة الوضوح في نقل الاسلحة الدولي مسألة ذات أهمية خاصة ، ولكننا إذا حلّلنا هذه المشكلة بدون التصدي لمشكلة انتاج الاسلحة وتخزينها وأنشطة البحث والتطوير العسكرية ، ضمن قضايا أخرى ، فإننا نغفل منتجي الاسلحة الرئيسيين ، وهم أيضا من يمتلكون قوة عسكرية تتجاوز بكثير احتياجاتهم الدفاعية . ومن ثم ليس من الاساسي فقط وضع سجل للاسلحة التقليدية ، وإنما من الاساسي أيضا ضمان توسيعه في المستقبل الوشيك توسيعا مناسبا وفقا لما هو منصوص عليه في قرار الامم المتحدة بشأن هذا الموضوع .

ومن الصحيح انه متى نفذت اتفاقات نزع السلاح القائمة وتم التوصل إلى غيرها فستصبح مهمة التحول بعدا جديدا يجب ان تتجه إليه الجهود . وإلى أن يتحقق ذلك هناك تحديات أخرى علينا التصدي لها ، أهمها في رأينا هو ضرورة الاستفادة من الظروف المواتية التي تتيحها نهاية الحرب الباردة بغية الانتهاء من العمل الذي أسنده المجتمع الدولي إلى نفسه في مجال نزع السلاح . ومن أمثلة ذلك عقد معاهدة لوقف التجارب النووية وقفا كاملا والمفاوضات المتبقية على أسلحة التدمير الشامل . ولذا من الضروري للغاية الحفاظ على الاجهزة المؤسسية الحالية المعنية بنزع السلاح ومهامها المحددة ، فأسباب عدم إحراز تقدم في هذا المجال لا تكمن في هذه الاجهزة وإنما في الاسباب التي يقوم عليها الموقف التفاوضي لبعض البلدان . وينبغي أن يواصل مؤتمر نزع السلاح عمله باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف الوحيدة . ولهذا السبب بالذات ترمي عملية فحص الذات التي ننكب عليها حاليا إلى تعزيز فعاليته . فنحن نرى أن الامم المتحدة بإمكانها ، بل ويتعين عليها ، ان تستمر في شغل وضع بارز في مسائل نزع السلاح ، ومن هنا نرى ، شأننا في ذلك شأن وفود أخرى ، ان تحقيق تناظر مناسب بين الاهداف الواجب تحقيقها وتدابير تحقيقها يستلزم أن تكون ادارة شؤون نزع السلاح مستعدة على النحو المناسب لمعالجة المهام التي تنتظرها .

سيادة الرئيس ، إننا لا نود أن ننتهي بدون شكركم لقيامكم بتعيين المنسقين الخاصين بشأن جدول الاعمال وتكوين مؤتمر نزع السلاح . وسنشارك في الايام القليلة المقبلة في المناقشات التي ستجري لهذه الاغراض . ونحن على ثقة من أننا سنتمكن قريبا ، بقيادة السفيرين المحنكين ميغيل مارين بوش من المكسيك وبول أو سوليفان من استراليا ، من اتخاذ الخطوات الاولى نحو حل هذه القضايا المعقدة التي سنتناولها في جلسة عامة لاحقة .

الرئيس (بالاسبانية): شكرا لممثل كوبا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلدي .

(تم بالانكليزية)

الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة السفير ليدوغار .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): سيادة الرئيس ، يطيب لي قبل كل شيء أن أشارك في الترحيب بزملائنا الجدد الذين تولوا مهامهم هنا منذ أن تحدثت آخر مرة في جلسة عامة ، وذلك في ١٩ كانون الثاني/يناير ، وبعد ذلك اليوم انتخب رئيس جديد للولايات المتحدة ، وهي المرة الثانية والأربعون التي يحدث فيها هذا الانتقال السلمي للسلطة في تاريخ جمهوريتنا . وقد شدد الرئيس كلينتون خلال حملته على التزامه بالأهداف المترابطة للسلم والأمن الدوليين . وتحديد الأسلحة ونزع السلاح عنصران هامان من عناصر ذلك الهدف الاجمالي ، ولمؤتمر نزع السلاح دور كبير في هذا المجال ، كما بين نجاح عقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ولما كانت الادارة الأمريكية الجديدة تسعى إلى تركيز طاقاتها على مشاكل الأمن وتحديد الأسلحة ، فسيكون في جعبة وفدي أمور كثيرة يقولها في مسائل بعينها ، ولا سيما من حيث اتصالها بهذه الهيئة .

سيادة الرئيس ، إنه ليسر وفدي أن يكون المؤتمر استطاع الشروع في أعماله بهذه السرعة ، وهو أمر تستحقون عليه كل الثناء . ونتطلع إلى النهوض بالعمل الكبير الذي أمامنا ، ونرحب بإنشاء لجنة مخصصة جديدة معنية بالموضوع الهام المتمثل في الوضوح في الأسلحة .

وأود اليوم أن أبدي بعض التعليقات العامة على التقريرين اللذين طُلب إلى المؤتمر تقديمهما بمناسبة استئناف دورة اللجنة الأولى للجمعية العامة ، وهما تقرير عن مركز المؤتمر ، وتقرير يتضمن آراء المؤتمر في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" . ونحن نعتقد أولا أنه إذا أُريد أن يكون لهذين التقريرين فائدة ما فينبغي أن يعكسا توافق الآراء في هذا المؤتمر . وأي فائدة تجنى من جمع آراء وطنية مختلفة وأحيانا متضاربة إذا كانت هذه الآراء ستُقدم على أي حال؟ أولا ، فيما يخص التقرير المتعلق بمركز مؤتمر نزع السلاح ، نرى أن من المناسب أن يقوم المؤتمر في البيئة التي أعقبت عقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية وانتهاء الحرب الباردة ، بعملية فحص ذاتي . ونحن نرحب بهذه الأفكار ، ومع مواصلة المحادثات نعتزم تقديم تعليقات اضافية . والمؤتمر ، بوصفه هيئة متعددة الأطراف للتفاوض على نزع السلاح ، لا يزال يتسم بالأهمية ، سواء أكان يتفاوض على مسائل هامة أم كان يدرسها بعناية . وينبغي في استعراضنا للمؤتمر أن نفكر في كيفية استخدامه بأفضل صورة ممكنة لكي يواصل خدمة المصالح العامة للمجتمع الدولي .

وإذا كانت الولايات المتحدة ترحب بهذا الاستعراض الواسع النطاق ، فإنها تلتزم بالقواعد الاساسية التي نسترشد بها في عملنا . ويستند المؤتمر في عمله إلى مبدأ توافق الآراء ، وهو عبارة عن آلية لحماية المصالح الامنية الوطنية الحيوية ، ويساهم أيضا في تعزيز الجاذبية العالمية لثمار عملنا . ثم إن المؤتمر هيئة مستقلة لها نظامها الداخلي ، وأساليب عملها ، وسلطة لاتخاذ القرارات . صحيح أننا قد نرحب بالاقتراحات الآتية من خارج المؤتمر لتركيز جهودنا ، وقد نوافق على متابعة المسائل التي نوصي بالاهتمام بها ، ولكن القرار يرجع لنا وحدنا .

وينبغي استعراض جدول أعمال المؤتمر بطريقة واقعية وعملية ، وينبغي أن يعكس جدول الأعمال الابتعاد عن لغة الحرب الباردة والتفكير البالي . لقد شهد العالم في الفترة الأخيرة تقدما كبيرا في تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، ولا سيما في المجال النووي . ونحن نرى أن الساعة حانت لزيادة التركيز على مسائل نزع السلاح الاقليمي وغيرها من البنود مثل التدابير العالمية لبناء الثقة . وينبغي أن يعالج المؤتمر المواضيع التي حان الوقت لدراستها ، مهما تواضع شأنها .

إن مسألة توسيع العضوية ما زالت معروضة على المؤتمر منذ زمن طويل . وقد انضمت الولايات المتحدة إلى توافق سابق في الآراء على توسيع عضوية المؤتمر توسيعا محدودا ، وما زالت تؤيد توسيعه توسيعا محدودا يعكس الحقائق والمتطلبات الجديدة . ونحن نرى أن فتح باب العضوية على مصراعيه لا يعكس الحقائق وسيكون له أثر سيء على استقلال المؤتمر ، وقاعدة توافق الآراء ، وبالتالي على قدرتنا على إحراز تقدم ذي بال . وتتفهم الولايات المتحدة رغبة دول كثيرة في الانضمام إلى المؤتمر ، وتتعاطف مع مصالحها . ولهذا السبب ، فقد أيدنا تأييدا مطلقا مشاركة دول مشتركة غير أعضاء في كثير من أنشطة المؤتمر .

لقد طُلب الى مؤتمر نزع السلاح أن يقدم تقريرا عن الاستعراض الذي يقوم به إلى الدورة المستأنفة . ومن البديهي أن لنا الخيار في موضوع التقرير وكيفية تقديمه . فيمكن أن يتضمن التقرير مدى ما بلغه المؤتمر من قرارات متخذة بتوافق الآراء بشأن المسائل الهامة . ولئن كان لا ينبغي أن يكون استعراضنا واتخاذ قراراتنا مرهونين بتوقيت الدورة المستأنفة للجنة الأولى ، فاننا نرحب بالفرصة المتاحة لنا لتوفير هذه المعلومات ، إذ توفر الدورة زخما مفيدا للمؤتمر في معالجة المسائل الصعبة المطروحة أمامنا .

لانتقل الآن إلى تقرير الأمين العام عن "الأبعاد الجديدة" ، وأعتقد أننا جميعا متفقون على أن موعده مناسب ، إثر التغيرات الكبيرة التي شهدها العالم مؤخرا . وقد

أتاحت هذه التغيرات ، والتقدم الكبير المحرز في نزع السلاح وتحديد الأسلحة تعزيز الأمن الدولي . وفي الوقت نفسه ، نشهد زيادة الاضطراب وانعدام الأمن في بعض مناطق العالم . ولما كان نزع السلاح عنصرا من عناصر تحقيق الأمن والحفاظ عليه ، فمن المنطقي أن يتأثر جدول أعمال نزع السلاح بالتغيرات في الساحة الأمنية الدولية والاقليمية . فجدول أعمال نزع السلاح القديم الذي يرجع إلى فترة الحرب الباردة ليست له نفس الصلة بالمشاغل الأمنية الحقيقية الناشئة . لقد تغير العالم ، ويجب أن يتغير معه جدول الأعمال .

لقد دعا الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي إلى وضع "جدول أعمال جديد" ؛ وأيدت هذه الدعوة دول كثيرة منها الولايات المتحدة . وقد سلم بأن الحالة العالمية الجديدة تتطلب نهجا جديدا . وتؤيد الولايات المتحدة عموما تقريره عن "الأبعاد الجديدة" وترحب به بوصفه تحولا نحو نهج أكثر واقعية لمعالجة المشاغل المتصلة بالأمن وتحديد الأسلحة . ونأمل أن تعكس الدورة المستأنفة تأييداً عاماً من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهذا التقرير .

ونوافق على وجه التحديد على ما جاء في التقرير من أن الوقت قد حان لادماج قضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة في الهيكل الأوسع لجدول أعمال السلم والأمن الدوليين . فنزع السلاح لم يكن قط هدفا منعزلا ، وإنما هو عنصر من عناصر إرساء السلم والاستقرار والأمن .

وثانيا ، نوافق على أن الوقت قد حان لشمولية المنحى في عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، مما يقتضي التزاما مناسبا من جميع الدول ، لا بأن تملي الخطوات على الآخرين وإنما بأن تتخذ هي نفسها تدابير عملية في مجال نزع السلاح . والواقع أن ما يسمى بالدولتين العظميين قد استجابتا لما طُلب إليهما من أخذ زمام المبادرة ، وتغير العالم تغيرا شديدا لأسباب شتى . وقد آن الأوان للدول الأخرى لكي تتخذ خطوات مناسبة أيضا ؛ وثالثا ، نوافق على أن الوقت قد حان للاعتراف بالمنجزات التي تحققت حتى اليوم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وهي منجزات خليقة بأن تُتخذ قاعدة يُبنى عليها ويعاد تنشيطها على النحو المطلوب . وفي هذا السياق ، فإن الولايات المتحدة ترحب باجتماعات اللجنة التحضيرية التي ستبدأ في الأسبوع القادم ، وبالتنفيذ العام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية . ونشدد على ضرورة زيادة التركيز على مشكلة عدم الانتشار اجمالا في جميع جوانبها ونؤيد المساعي المبذولة في المحافل المختصة بغية تحقيق هذا الهدف . ونؤيد تأييدا كاملا نداء الأمين العام بشأن الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار ، وتمديدها في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى بلا قيد أو شرط . ونطلب إلى جميع الدول توفير بيانات لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية

في شهر نيسان/أبريل القادم ونؤيد الجهود المبذولة لكبح نقل الاسلحة التقليدية المزعزع للاستقرار . ونؤيد جميع الجهود الملائمة الاخرى لتشجيع الوضوح والشفافية في المسائل العسكرية ، بما في ذلك وضع تدابير لبناء الثقة لها تطبيقات إقليمية محددة . وأخيرا ، نؤيد الجهود الاقليمية الملائمة الرامية إلى القضاء على التوتر وانعدام الأمن في مناطق بعينها ، كالجهود المبذولة في عملية السلام في الشرق الاوسط وفي أوروبا .

إن تقرير الامين العام للأمم المتحدة عن "الابعاد الجديدة" يتناول أيضا مسألة أجهزة نزع السلاح . ونحن نؤيد مفهوم "النظام المنسق" الذي جاء ذكره في التقرير والذي يتضمن عدة عناصر تتعلق بمسائل تحديد الاسلحة ونزع السلاح . والتنسيق لا يقتضي إنشاء منظمة شاملة جديدة من نوع ما لنزع السلاح ، وإنما ينبغي أن نسعى إلى ترشيد عمل هذه العناصر المختلفة . وينبغي في رأينا تنظيم أجهزة نزع السلاح ، بما في ذلك أجهزة الأمم المتحدة ، على نحو يفي بالأهداف والاحتياجات الاساسية الواقعية . وينبغي تحديد هذه الاحتياجات بوضوح قبل العبث بالجهاز قبل الأوان . والتحدي الذي نواجهه اليوم هو تحسين فهمنا للحالة الأمنية الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة وأبعاد تحديد الاسلحة الملازمة لها . ونلاحظ في دراسة عناصر الأجهزة العالمية لنزع السلاح ما يلي: فأولا ، اتخذت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة قرارات إصلاح محمودة وهي الآن في طور اختبارها . ولا بد من مزيد من التجربة لتقييم جدواها تقييما فعالا ، كما أشار زميلنا الارجنتيني . وثانيا ، سبقت الاشارة إلى أن مؤتمر نزع السلاح هيئة مستقلة ، مصيرها بين يديها . ويجري المؤتمر اليوم استعراضا ذاتيا قرره بنفسه . وعليه أن يدرس أيضا في هذه العملية كيفية إدماج عمله في الأجهزة الشاملة المتعددة الأطراف لنزع السلاح بمزيد من الفعالية . وثالثا ، قامت اللجنة الاولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في السنوات الاربع الماضية بجهود اصلاحية تكللت بالنجاح ، ولعلها تركز في دورتها المستأنفة على اجراء استعراض مفصل لجدول أعمالها وأساليب عملها في ضوء هذه الاصلاحات . ولدينا في هذا الصدد بعض الاقتراحات . وأخيرا ، يمكن للدورة المستأنفة دراسة مركز مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة . ونعتقد أنه يمكن بذل جهود مفيدة من أجل زيادة الدعم للمكتب في اطار الموارد المتاحة حاليا . وينبغي تزويده بما يلزم للاضطلاع بالمسؤوليات الهامة التي كلف بها تنفيذا فعالا .

هذه مجرد بضع أفكار أولية للولايات المتحدة أطرحها لاننا جميعا نُعد للدورة المستأنفة للجنة الاولى للجمعية العامة . ونعتزم إبداء آراء بلدنا للامين العام ، كما طُلب منا ، ونود أن نساهم بصورة بناءة في إعداد تقرير لمؤتمر نزع السلاح يحظى بتوافق الآراء ويُرفع إلى الدورة المستأنفة .

السيد باربودا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية): سيادة الرئيس ، اسمحوا لي قبل كل شيء بأن أنضم إلى المتحدثين السابقين وأهنئكم شخصيا على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح .

ستتناول تعليقاتي في هذه الجلسة العامة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" . إن وفد البرازيل يقدر في المقام الأول هذه الوثيقة لأنها تعرب عن آراء موثوق بها لمراقب متميز للساحة الدولية اليوم . ولا تغيب عن بالنا أيضا المسؤوليات الجسيمة التي يضطلع بها الأمين العام في معالجة شؤون ذات أهمية حاسمة بالنسبة للبشرية .

لقد أثار هذا التقرير اهتمام الكثيرين ، لأنه يتناول مجموعة واسعة من القضايا التي تهم المجتمع الدولي وفرادى الدول ، لذلك يجب دراسته بعناية قبل اتخاذ قرار بشأنه ودراسة هذا التقرير عملية مفيدة وتوقيتها مناسب ، ووفدي مستعد للانضمام إلى غيره في تفكير جماعي في العناصر ذات الصلة الواردة في التقرير ، بما فيها مستقبل أجهزة نزع السلاح . وسيتاح لنا حينئذ صياغة مقترحات تطرح في نهاية الأمر أمام المحفل المختص لاتخاذ قرار بصددها . ولهذا السبب نود إبداء بعض التعليقات بشأن جوانب معينة من التقرير .

وتفيد إحدى الأفكار الواردة في التقرير أن في عالم اليوم ظروفاً جديدة ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة تتيح ، على الرغم من التهديدات والتحديات الجديدة ، بناء نظام دولي قادر على ضمان السلم والأمن عند أدنى مستوى ممكن من التسلح . ويقول التقرير إن تحقيق هذا الهدف مرهون بالتغلب على التحديات الراهنة من خلال عمل متضافر ومشاركة عريضة من جميع الدول . ويقترح التقرير في هذا الصدد أن تسترشد الجهود الرامية إلى نزع السلاح والجهود المتصلة بالأمن الدولي بمفاهيم الإدماج ، وشمولية المنحى ، وإعادة التنشيط .

فيقترح مفهوم الادماج أن تقترن تدابير نزع السلاح بتدابير أخرى في الميدانين الاقتصادي والسياسي ، لتعزيز السلم والأمن الدوليين . ونحن نتفق مع هذا كل الاتفاق ، ولكنا نتردد في الموافقة على أن يطبق الادماج أيضا على الإطار التنظيمي لنزع السلاح ، بالمعنى الذي اقترحه الأمين العام . ولذا ينبغي تطوير هذه الفكرة وتوضيحها قبل أن نوافق على معالجة مسائل نزع السلاح في إطار مختلف . وقد ذكر وفد البرازيل في اللجنة الأولى للجمعية العامة ما يلي "ينطوي نزع السلاح على قضايا أساسية تتعلق بالأمن القومي وجوانب تقنية معقدة لا بد من التفاوض عليها بعناية (...) ويقتضي نزع

السلاح أيضا جهازا متخصصا لمرحلة التفاوض ومرحلة التنفيذ على حد سواء (...) ولا ينبغي البتة الخلط بين عملية نزع السلاح والأساليب المستخدمة في سياق صنع السلم وحفظ السلم وإقرار السلم" .

أمّا مفهوم شمولية المنحى فيشير إلى ضرورة إشراك جميع الدول في الجهود الرامية إلى نزع السلاح من خلال تدابير متشاور عليها بين مختلف الأطراف . ويتناول الأمين العام هذا الموضوع فيقول إن التخفيضات في الأسلحة النووية التي تحققت حتى الآن تم إنجازها إما باتفاقات ثنائية أو بمبادرات فردية . وإذا كنا نسلم بأهمية هذه التدابير الثنائية والفردية ، فإننا لسنا على استعداد لقبول إعطاء المجتمع الدولي دور المتفرج فيما يخص نزع السلاح النووي . ومن المعروف أن الحكومة البرازيلية كانت ترى دائما أن نزع السلاح النووي ، وهو شأن يهم البشرية جمعاء ، أهم من أن يُترك النظر فيه للدول النووية دون غيرها . ولا تزال المعالجة المتعددة الأطراف للمسائل المتصلة بنزع السلاح النووي إحدى الأولويات في ميدان نزع السلاح . وينبغي للمجتمع الدولي من ناحية أخرى أن يذكر الدول النووية باستمرار بمسؤوليتها الخاصة في هذا السياق .

وأخيرا ، يتناول مفهوم إعادة التنشيط ضرورة استخدام الصكوك القائمة في ميدان نزع السلاح استخداما كاملا وزيادة تحسينها . ويقترح الأمين العام نظاما جديدا للأمن الدولي ، قادرا على معالجة "الأبعاد الجديدة لانعدام الأمن" . ولكي يكون هذا النظام فعالا فإن عليه ، كما ورد في التقرير "أن يغرس ثقة كافية لدى الدول لتطمئن إلى أنها لم تعد بحاجة إلى وفرة من الأسلحة" . وتستدعي المفاهيم الواردة في هذا الفرع من التقرير مزيدا من التوضيح ، وأود أن أشدد على أن تطبيق النظام المقترح قد يقتضي تعزيز الاتفاقات القائمة وتكميلها . وقد تكون هذه المهمة شاقة .

ومن المسائل التي ذكرها الأمين العام والتي تشير مخاوف أكبر في عالم اليوم خطر انتشار أسلحة التدمير الشامل والتكنولوجيات المتصلة بها . وتشاطر الحكومة البرازيلية الغالبية العظمى من البلدان جميع مخاوفها فيما يخص هذه المسألة . وقد اتخذنا من جانبنا تدابير هامة ومعروفة في مجال عدم الانتشار . لا داعي إلى ذكرها الآن . وفيما يخص البعد الدولي لهذه المشكلة ، لا نظن أن تعزيز نظم عدم الانتشار الحالية إجراء كاف . ولا يزال بعض المبادئ التوجيهية القائمة في هذا المجال يمثل قيودا لا مسوغ لها على حق البلدان النامية في الحصول على ما يسمى بالتكنولوجيات الحساسة لاستخدامها في أغراض سلمية . وقد أدركت الحكومة البرازيلية مدى تعقد هذه المسألة ، وعزمت على الإسهام في دراستها بصورة بناءة فعرضت على هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة فكرة إنشاء نظام دولي لمراقبة نقل التكنولوجيات الثنائية

الاستخدام . ويفترض هذا النظام أن التكنولوجيا في حد ذاتها محايدة ، وأن ما يتغير هو الأغراض التي تطبق من أجلها . ويتكون هذا النظام من صكوك متفق عليها بين أطراف متعددة ، وملزمة ، ويمكن التحقق منها ، وغير قائمة على التمييز . ولن يعوق هذا النظام نقل التكنولوجيا المتقدمة الثنائية الاستخدام ، وإنما سيكفل ، من خلال آليات تحقق مناسبة ، عدم استخدامها إلاّ في أغراض سلمية . ونحن نرى أن هذا النظام خليق بأن يوفر للمجتمع الدولي مزيدا من الأمن ويردع على نحو فعال كل من يطمح إلى نشر الأسلحة .

لقد بينت الأحداث الأخيرة أن نظام معاهدة عدم الانتشار تعتوره عيوب ، وهذا يعني أن معاهدة واحدة لا يمكن أن تكفل عدم الانتشار . ومع ذلك يعتبر هذا الصك في تقرير الأمين العام دعامة أساسية من دعائم نظام عدم الانتشار . وجدير بالذكر هنا أن هذا الصك ينص على عدول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن حيازة هذه الأسلحة ، ولكن ذلك لا يقابله التزام من الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة هذه الأسلحة . وبعبارة أخرى ، فإن معاهدة عدم الانتشار تسعى إلى منع الانتشار الأفقي ولكنها لا تتصدى على نحو فعال للانتشار الرأسي .

ومع أن البرازيل ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار ، فإننا نأمل أن يتيح المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ الفرصة أيضا لإعادة تقييم الأسس المذهبية التي تقوم عليها المعاهدة لعلها تعكس حقائق فترة ما بعد الحرب الباردة ، ولا سيما الحقيقة المتمثلة في فقدان نظريات الردع النووي تماسكها . وفي هذا السياق ، سيكون عقد اتفاقات تحظر التجارب النووية وتوفر ما يسمى "الضمانات الأمن السلبية" نتيجة طبيعية لمعاهدة عدم الانتشار تجعل قطعا من نظام عدم الانتشار النووي نظاما أكثر توازنا . أما عن دور هذا النظام ، فأود أن أذكّر بأن تجربة بلدي تبين أن هناك سبلا أكثر فعالية لضمان عدم الانتشار .

وهناك خطر آخر على السلم والأمن الدوليين ذكره الأمين العام في تقريره هو تراكم الأسلحة في بعض مناطق العالم على نحو مزعزع للاستقرار . وهنا أيضا نشاطر الأمين العام مخاوفه . ولكن علينا أن نلاحظ أن الدول المتقدمة تنفق على التسلح ما يعادل ٨٠ في المائة من مجموع النفقات السنوية على الأسلحة البالغة تريليون دولار أمريكي . ومن جهة أخرى ، يلاحظ الأمين العام محقّا "أن قدرات الانتاج المفرطة وفائض المعدات في الدول الصناعية تقوم الآن بتغذية أسواق الأسلحة في أجزاء من العالم النامي بصورة متزايدة" . وتقع على حكومات البلدان المتقدمة مسؤولية خاصة فيما يتعلق بكبح تجارة الأسلحة ومقاومة الضغوط التي تمارسها المؤسسة الصناعية العسكرية .

وفيما يخص سجل الاسلحة التقليدية الذي أنشئ بموجب القرار ٣٦/٤٦ لام ، فإننا نعرب عن تأييدنا المطلق لهذه المبادرة . ونأمل أن تدرج في هذا السجل جميع نظم الأسلحة ذات الصلة ، وفقا لما أوصى به القرار . ويجب أن نؤكد من جديد أن الوضوح مهم في نظرنا ، لانه يساهم في زيادة الثقة بين الامم ، ولكنه ليس غاية في حد ذاته ولا يمكن اعتباره بديلا عن تخفيض النفقات العسكرية .

ويعرب الامين العام في الجزء الاخير من تقريره عن قلقه إزاء مقاومة صناعة الاسلحة لمشاريع التحول . وهذه المقاومة ، كما نعرف جميعا ، يرجّح أن تزيد مع استمرار الانتكاس الاقتصادي في معظم أنحاء العالم وارتفاع البطالة إلى مستويات غير مقبولة . ونحن أيضا يعترينا القلق إزاء ذلك . وقد بينت دراسات حديثة أنه يمكن اعتبار التحول عملية استثمارية . وقد يقتضي ذلك بذل التضحيات وزيادة النفقات في بداية الامر ولكن الثمار ستجنى في الاجل الاطول . لذلك ينبغي تنفيذ مبادرات التحويل على نحو يتيح تحويل الموارد المستخدمة حاليا في صناعة الاسلحة إلى أنشطة سلمية في العالم المتقدم وإلى تعاون اقتصادي وتكنولوجي موجه الى البلدان الاقل حظاً . وإعادة تخصيص الموارد لاغراض مدنية مطلب كثيرا ما تكرر الإعراب عنه في الامم المتحدة . ويبدو أن الشروط مجتمعةً اليوم لتحويل هذه الامنية إلى حقيقة واقعة .

وفيما يخص الإطار التنظيمي لنزع السلاح ، وهي مسالة يفرد لها الامين العام الجزء الاخير من تقريره ، ترى الحكومة البرازيلية أن الاجهزة الحالية (وهي أساسا اللجنة الاولى وهيئة نزع السلاح التابعة للامم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح) يجب أن تظل اجمالا كما هي عليه اليوم . فلهذه الهيئات الثلاث ولايات متميزة ومتكاملة ، وهي تختلف من حيث تكوينها وأساليب عملها . ففيما يخص مؤتمر نزع السلاح ، يسلم وفدي بأنه قد يلزم تحسين أساليب عمله بعض الشيء ، ولكنه يعتقد أنه لا ينبغي بأي حال من الاحوال تقليص دوره بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد للامم المتحدة . ونحن نتطلع إلى نتائج المشاورات بشأن جدول أعمال المؤتمر وتكوينه ، التي سيجريها المنسقون الخاصون الذين عينهم الرئيس . ولكننا نرى أن خطوة كبرى قطعت في بداية هذه الدورة حين حُلت بعض المشاكل العملية وتهيأ للمؤتمر أن ينصرف بسرعة إلى أعماله الموضوعية بشأن أربعة بنود من بنود جدول الاعمال . أما عن العضوية ، فإن وفدي مستعد للتفكير في زيادة كبيرة فيها لاستقبال أكبر عدد ممكن من المرشحين المهتمين ، مع مراعاة ضرورة الحفاظ على كفاءة مؤتمر نزع السلاح كهيئة تفاوضية . وهناك جانب هام آخر من جوانب هذه المسالة ، في ضوء الواقع الدولي ، هو ضرورة الاستجابة للمخاوف المتعلقة بالتوازن لا بين الاقاليم فحسب وإنما داخل كل اقليم أيضا .

أمّا الاقتراح الداعي إلى إعطاء المؤتمر صلاحيات هيئة إشراف على المعاهدات القائمة ، فيبدو أنه يعني ضمنا فكرة أن يصبح المؤتمر هيئة مفتوحة العضوية ، وهو

ما لا نوافق عليه . ولكن إذا بقيت العضوية في المؤتمر محدودة فسيكون من الصعب تنفيذ هذا الاقتراح ، لأن أطراف المؤتمر لن تكون مماثلة لأطراف الصكوك التي سيشرف عليها . يضاف إلى ذلك أن لمعاهدات نزع السلاح عادة آلية استعراض خاصة بها ، وهنا ستثور مشاكل التوفيق بين هذه الآليات والآليات التي سيُنشئها المؤتمر .

ويتضمن الجزء الأخير من التقرير أيضا أحد الاقتراحات الرئيسية التي تحظى بتأييد الأمين العام ، وهو اضطلاع مجلس الأمن بدور أكبر في مسائل نزع السلاح ، ولا سيما في إنفاذ تدابير عدم الانتشار . ونحن نرى بخصوص هذه النقطة أنه لا ينبغي الخلط بين التدابير الناجمة عن الاتفاقات المتفاوض عليها المتعددة الأطراف والتدابير الناجمة عن قرارات تضع حدا لنزاع . كما أن أي تدابير يتخذها مجلس الأمن يجب أن تكون مرتكزة على ميثاق المنظمة ارتكازا تاما وأن تكون ملتزمة بمبادئ القانون الدولي .

وأختم كلامي بتعليق عام ، فأقول إن تقرير الأمين العام يتضمن أفكارا ومقترحات مثيرة للاهتمام يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تستفيد منها بعد أن تقوم الدول الأعضاء بتطويرها وتشذيبها في مداولاتها العامة . ومن جهة أخرى ، لا نظن أنه يجب إحداث تغييرات تنظيمية أساسية في ميدان نزع السلاح لمواجهة التحديات الحالية . فالتقدم الذي نتوقعه في نزع السلاح في المستقبل القريب ممكن من خلال الأجهزة القائمة ، بشرط أن تتوافر الارادة السياسية الكافية لدى العناصر الرئيسية الفاعلة في النظام الدولي .

<u>الرئيس</u> (الكلمة بالانكليزية): شكرا لزميلي ممثل البرازيل على بيانه . وأوكد له أني سأسعى إلى أخذ بعض آرائه في الاعتبار عندما أقدم هذا التقرير إلى المؤتمر .

هل لي الآن أن أنتقل إلى موضوع آخر؟ ولكن أود قبل ذلك أن أسأل هل هناك متحدث آخر يود أخذ الكلمة الآن؟ لا أرى أحدا .

لقد وزعت الأمانة اليوم مذكرة من الرئيس ، في الوثيقة CD/WP.440 ، تتعلق بطلب الدول غير الأعضاء المشاركة في أعمال المؤتمر . ولم يظهر حتى الآن أي اعتراض على البلاغات المرفقة بالمذكرة . لذلك اقترح اعتماد التوصية الواردة في الوثيقة مباشرة في الجلسة العامة ، على أن يكون مفهوما أن هذا لا يمثل سابقة يشار إليها في مناسبات مقبلة ، إذا اقتضى الأمر عقد جلسة غير رسمية . هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يتخذ الاجراء الموصى به؟

<u>وقد تقرر ذلك</u>

أود قبل أن أرفع هذه الجلسة العامة أن أعلن أن أعضاء المؤتمر سيعقدون في الساعة ١٥/٣٠ من بعد ظهر اليوم مشاورة مفتوحة العضوية غير رسمية في غرفة الاجتماعات الأولى ، المجاورة لقاعة المجلس ، لمواصلة تبادل الآراء بشأن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" . وكان المفروض أن يعقد هذا الاجتماع فور انتهاء هذه الجلسة العامة ، ولكن نظرا لتأخر الوقت ، لا أظن أن من المناسب عقده الآن . وأود أيضا أن أعلن أن الدول غير الأعضاء المشاركة في أعمال المؤتمر مدعوة أيضا إلى حضور هذه المشاورة .

وتعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ، الموافق ١١ شباط/ فبراير ١٩٩٣ ، في الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥